ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net

"التطبيع العربي–الإسرائيلي بوصفه اختراقًا للوعي العربي: قراءة في آليات المواجهة والمقاومة"

إعداد الباحثين:

هادية جميل الشوفي عامر – الأستاذ الدكتور محمد وليد عبد الرحيم – الدكتورة سناء حمودي

(جامعة بيروت العربية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم القانون العام)

Received: 18/06/2026 | Revised: 19/06/2026 | Accepted: 27/06/2026 | Published: 02/07/2026

Abstract:

This study examines Arab–Israeli normalization as a process that extends beyond formal treaties and diplomatic relations to the reshaping of Arab consciousness. It argues that normalization operates through political, cultural, media, and academic channels that seek to recast Israel as a natural regional actor while weakening the centrality of the Palestinian cause in Arab public discourse. Using a descriptive-analytical approach, the study explores how normalization moves from official agreements to broader attempts at social and symbolic acceptance. It also analyzes the role of cultural production, media framing, academic cooperation, and public attitudes in either enabling or resisting this process. The study concludes that normalization detached from justice and Palestinian rights remains fragile and contested, and that resisting it requires a counter-consciousness strategy based on cultural resistance, critical media discourse, academic accountability, and popular boycott.

Keywords: Arab–Israelinormalization; Arab consciousness; Palestinian cause; cultural normalization; media discourse; academic Boycott; resistance to normalization.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث التطبيع العربي–الإسرائيلي بوصفه مسارًا يتجاوز حدود المعاهدة السياسية إلى محاولة اختراق الوعي العربي وإعادة تشكيل صورة إسرائيل في المجالين الثقافي والإعلامي والأكاديمي. وينطلق البحث من إشكالية أساسية تتمثل في كيفية انتقال التطبيع من العلاقة الرسمية بين الحكومات إلى محاولة إنتاج قبول اجتماعي وثقافي أوسع، بما يؤدي إلى تهميش مركزية القضية الفلسطينية وإعادة تعريف الصراع العربي–الإسرائيلي. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدًا من مقاربات الوعي والهيمنة والذاكرة الجماعية، لبيان آليات الاختراق وأدوات المواجهة. ويخلص إلى أن التطبيع، حين ينفصل عن العدالة والحقوق الفلسطينية، يبقى تطبيعًا مأزومًا، وأن مقاومته تحتاج إلى استراتيجية وعي مضادة تقوم على الثقافة والإعلام والمقاطعة الشعبية.

الكلمات المفتاحية: التطبيع العربي–الإسرائيلي؛ الوعي العربي؛ القضية الفلسطينية؛ التطبيع الثقافي؛ التطبيع الإعلامي؛ المقاطعة؛ مقاومة التطبيع.

How to Cite This Article

عامر، هـ. ج. ا.، وعبد الرحيم، م. و.، وحمودي، س. (2026). التطبيع العربي–الإسرائيلي بوصفه اختراقًا للوعي العربي: قراءة في آليات المواجهة والمقاومة. المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، 9(93)، (1279 –1292).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net

المقدمة:

شكّل التطبيع العربي–الإسرائيلي إحدى الإشكاليات السياسية والثقافية الراهنة، لأنه لم يعد يقتصر على توقيع المعاهدات أو إقامة العلاقات الرسمية، بل اتخذ أبعادًا أوسع تمسّ السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والإعلام. ومن هنا تبرز خطورته بوصفه محاولة لاختراق الوعي العربي، عبر إعادة تقديم إسرائيل كطرف طبيعي في المنطقة، وتخفيف مركزية القضية الفلسطينية في الخطاب العربي العام. فالتطبيع مسار مركّب يتجاوز السلام الرسمي إلى التعاون الوظيفي والتطبيع الشعبي والثقافي، وأنه قد يؤدي إلى تهميش القضية الفلسطينية وتخفيف الضغط السياسي عن إسرائيل .

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يدرس التطبيع لا بوصفه علاقة سياسية فقط، بل بوصفه فعلًا يستهدف تشكيل الوعي والذاكرة والموقف الشعبي، خصوصًا في ظل محاولات نقل التطبيع من مستوى القرار الرسمي إلى مستوى القبول الاجتماعي والثقافي. لذلك يسعى البحث إلى بيان آليات الاختراق التي يعتمدها التطبيع، ولا سيما في المجال الإعلامي والثقافي والأكاديمي، وإلى الكشف عن سبل المواجهة الممكنة، من خلال التمسك بمركزية فلسطين، وتفعيل المقاومة الثقافية والإعلامية والشعبية. وتؤكد بعض النماذج الواردة في الملف أن التطبيع لا تقرره الحكومات وحدها، بل يحتاج إلى قبول اجتماعي لا يمكن فرضه بمجرد توقيع معاهدة .

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي: **كيف يتحول التطبيع العربي–الإسرائيلي إلى آلية لاختراق الوعي العربي، وما السبل الممكنة لمواجهته ومقاومته؟** ويهدف البحث إلى تحليل مفهوم التطبيع وحدوده، وبيان آلياته في التأثير على الوعي العربي، وتحديد أثره في القضية الفلسطينية، ثم إبراز أدوات المواجهة والمقاومة. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مظاهر التطبيع وتحليل وظائفه السياسية والثقافية والإعلامية، مع الإفادة من المقاربة التاريخية عند الحاجة إلى تتبع تحوّل التطبيع من العلاقات الرسمية إلى محاولات التطبيع الشعبي والثقافي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، يتوزع البحث على مبحثين: يتناول المبحث الأول: التطبيع العربي–الإسرائيلي وآليات اختراق الوعي العربي، من خلال دراسة انتقال التطبيع من المعاهدة السياسية إلى التطبيع الشامل، وتحليل أدواته الثقافية والإعلامية والأكاديمية. أما المبحث الثاني: آليات مواجهة التطبيع ومقاومة اختراق الوعي العربي، فيبحث في دور مركزية القضية الفلسطينية والرفض الشعبي في الحد من فاعلية التطبيع، وفي إمكان بناء استراتيجية وعي مضادة تقوم على المقاطعة، وتفكيك الخطاب التطبيعي، وتفعيل المقاومة الثقافية والإعلامية والشعبية.

المبحث الأول: التطبيع العربي–الإسرائيلي وآليات اختراق الوعي العربي

يعالج هذا المبحث التطبيع العربي–الإسرائيلي بوصفه مسارًا يتجاوز حدود المعاهدة السياسية إلى محاولة إعادة تشكيل الوعي العربي تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية. فالمعاهدة، في معناها القانوني، قد تنهي حالة الحرب وتؤسس لعلاقات دبلوماسية واقتصادية، كما ظهر في معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية التي نصّت على الاعتراف المتبادل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية (الأمم المتحدة، 1979، ص. 117–118). غير أن التطبيع لا يقف عند هذا الحد، بل يتجه إلى بناء علاقة "طبيعية" مع إسرائيل في مجالات الثقافة والإعلام والتعليم والاقتصاد والأمن، بما يجعله أداة لإعادة تعريف الصراع لا مجرد نتيجة لتسوية سياسية .

وتتجلى خطورة هذا التحول في أن التطبيع الشامل لا يكتفي بإقامة علاقات رسمية، بل يسعى إلى نقل إسرائيل من موقع العدو المرتبط في الذاكرة العربية بالاحتلال والاستيطان إلى موقع الشريك الإقليمي في الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا. فالتطبيع، في صيغته الأعمق،

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

يتجاوز فتح السفارات وتبادل الوفود إلى محاولة إعادة تشكيل الوعي العربي تجاه إسرائيل، وتحويلها إلى طرف يُقدَّم بوصفه شريكًا محتملًا في التحالفات الإقليمية .

لذلك فإن اختراق الوعي العربي يتم عبر مستويين متداخلين: الأول رسمي وقانوني يبدأ بالمعاهدات والاتفاقيات، والثاني ثقافي وإعلامي واجتماعي يعمل على جعل العلاقة مع إسرائيل مألوفة ومقبولة. وهذا ما يظهر أيضًا في معاهدة وادي عربة، التي لم تكتفِ بإنهاء حالة الحرب، بل نصّت على التبادل الثقافي والعلمي وإقامة علاقات ثقافية طبيعية بين الأردن وإسرائيل (الأمم المتحدة، 1994، المادة 10) .كما برز بصورة أوضح في اتفاقيات أبراهام التي استخدمت صراحة عبارة «السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل»، بما يكشف انتقال التطبيع إلى صيغة شاملة تتجاوز التسوية السياسية التقليدية.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول المطلب الأول من هذا المبحث الانتقال من المعاهدة السياسية إلى التطبيع الشامل، وبيان أثر هذا الانتقال في إعادة تعريف الصراع العربي–الإسرائيلي. أما المطلب الثاني، فيبحث في أدوات الاختراق الثقافي والإعلامي والأكاديمي، بوصفها آليات تسعى إلى التأثير في الذاكرة واللغة والصورة الذهنية، وإضعاف مركزية القضية الفلسطينية في الوعي العربي.

المطلب الأول: من المعاهدة السياسية إلى التطبيع الشامل: إعادة تعريف الصراع العربي–الإسرائيلي

لم يعد التطبيع العربي–الإسرائيلي مسألة قانونية محصورة في توقيع معاهدة أو تبادل سفارات، بل أصبح مسارًا أوسع يسعى إلى نقل العلاقة مع إسرائيل من مستوى التسوية الرسمية إلى مستوى الاعتياد السياسي والثقافي والاجتماعي. فالمعاهدة قد تُنهي حالة الحرب بين دولتين، لكنها لا تكفي وحدها لإنتاج قبول شعبي أو ثقافي، لأن الصراع العربي–الإسرائيلي لم يكن نزاعًا حدوديًا عابرًا، بل ارتبط في الوعي العربي بقضية فلسطين، وبالاحتلال والاستيطان والتهجير وحق العودة. من هنا، يصبح التطبيع الشامل محاولة لإعادة تعريف الصراع نفسه: من صراع تحرري مرتبط بالحقوق التاريخية والسياسية إلى خلاف سياسي يمكن تجاوزه عبر التعاون الأمني والاقتصادي والتكنولوجي.

تُظهر معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية سنة 1979 هذا الانتقال بوضوح. فهي لم تنص فقط على إنهاء حالة الحرب، بل تضمنت في الملحق الثالث ترتيبات لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإزالة العوائق أمام الحركة والعلاقات التجارية والثقافية بين الطرفين(United Nations, 1979, p. 15) . غير أن التجربة المصرية كشفت أن العلاقة الرسمية لا تعني بالضرورة تحقق التطبيع الشعبي؛ فقد ظلّ السلام في جانب واسع منه "سلامًا باردًا"، لأن قطاعات ثقافية ونقابية وشعبية واسعة تعاملت مع إسرائيل بوصفها كيانًا احتلاليًا لا شريكًا طبيعيًا. وهذا الفارق بين نص المعاهدة ووعي المجتمع هو ما يبيّن أن التطبيع الشامل ليس إجراءً قانونيًا فقط، بل عملية طويلة لإعادة تشكيل الصورة الذهنية والذاكرة السياسية .

ويظهر الأمر نفسه في معاهدة وادي عربة سنة 1994، ولكن بصورة أكثر وضوحًا من حيث النص على البعد الثقافي والعلمي. فقد خصصت المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية مادة للتبادل الثقافي والعلمي، وربطت ذلك بمحاولة إزالة "الانحيازات" التي نشأت خلال فترات الصراع، وبإقامة علاقات ثقافية طبيعية بين الطرفين (United Nations, 1994, p. 5). هذه الصياغة تكشف أن التطبيع لا يكتفي بإنهاء القتال، بل يسعى إلى تعديل الذاكرة واللغة والصورة المتبادلة. وهنا ينتقل السلام من كونه التزامًا سياسيًا بين دولتين إلى مشروع اجتماعي وثقافي يراد له أن يعيد بناء نظرة المجتمع العربي إلى إسرائيل .

أما اتفاقيات أبراهام سنة 2020 فقد دفعت هذا المسار إلى مرحلة أكثر صراحة، لأنها استخدمت تعبير "السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل" بين الإمارات وإسرائيل. وهذا التعبير لا يترك التطبيع في حدود الاعتراف أو إنهاء العداء، بل يجعله برنامجًا شاملًا يشمل الاقتصاد والاستثمار والطيران والسياحة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة (United States Department of State, 2020, n.p.). وبذلك لم يعد المطلوب مجرد علاقة سياسية، بل إدماج إسرائيل في الإقليم بوصفها شريكًا طبيعيًا، مع فصل هذا الإدماج عن شرط الحل العادل للقضية الفلسطينية .

ومن الزاوية النظرية، يمكن فهم هذا التحول عبر مفهوم الهيمنة الثقافية عند أنطونيو غرامشي؛ فالهيمنة لا تقوم على القوة وحدها، بل على صناعة القبول وتحويل رؤية الطرف المهيمن إلى «حسّ عام» يبدو طبيعيًا وبديهيًا(Gramsci, 1971, p. 12) . وبهذا المعنى، لا يهدف التطبيع الشامل إلى فرض العلاقة مع إسرائيل بالقانون فقط، بل إلى جعلها مقبولة في الخطاب اليومي، وفي الإعلام، وفي التعليم، وفي الثقافة، وفي المصالح الاقتصادية. وحين تصبح العلاقة مع الاحتلال مسألة "تعاون" و"فرص" و"سلام اقتصادي"، فإن الوعي يكون قد دخل مرحلة إعادة صياغة عميقة، لأن اللغة نفسها تبدأ بتخفيف معنى الاحتلال وتحويله إلى خلاف سياسي عادي .

وتساعد نظرية الأجهزة الأيديولوجية عند لويس ألتوسير على توضيح المسألة أكثر؛ إذ يرى أن المدرسة والإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية والعائلية لا تنقل المعرفة فقط، بل تساهم في إعادة إنتاج التصورات والقيم التي يحتاجها النظام السياسي والاجتماعي ليستمر (Althusser, 1970, n.p.). وإذا طُبّق ذلك على التطبيع، بدا واضحًا أن أخطر مراحله ليست لحظة توقيع الاتفاقية، بل لحظة دخوله إلى الكتب المدرسية، والبرامج الإعلامية، والمهرجانات، والجامعات، واللغة الدبلوماسية اليومية. فهناك يُعاد إنتاج المعنى، وتُصاغ صورة إسرائيل بوصفها دولة طبيعية، بينما تُدفع القضية الفلسطينية إلى موقع ثانوي أو إنساني مجرّد من سياق الاحتلال .

ولا ينفصل ذلك عن مفهوم "العنف الرمزي" عند بيير بورديو، حيث تعمل السلطة الرمزية على فرض تصنيفات ومعانٍ يراها الناس طبيعية، مع أنها تعبّر عن موازين قوة غير متكافئة(Bourdieu, 1991, p. 164) . فالتطبيع الشامل يمارس عنفًا رمزيًا حين يستبدل مفردات مثل الاحتلال والاستيطان والاقتلاع بمفردات مثل السلام، التعاون، الانفتاح، والفرص الإقليمية. هنا لا يُلغى الصراع عسكريًا، بل يُعاد ترتيبه لغويًا ورمزيًا، بحيث يغدو الاعتراض على التطبيع وكأنه رفض للتقدم أو للسلام، لا دفاعًا عن حق سياسي وأخلاقي .

وقد تنبّه عدد من المفكرين العرب إلى هذا البعد مبكرًا. فعبد الوهاب المسيري لم يقرأ الصهيونية بوصفها حركة سياسية فحسب، بل بوصفها بنية أيديولوجية مرتبطة بالاستعمار الغربي وبوظيفة إسرائيل في الإقليم. وفي موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، يقدّم المسيري نموذجًا تفسيريًا يرى أن إسرائيل لا تسعى إلى القوة العسكرية وحدها، بل إلى شرعنة وجودها وتحويل موقعها الوظيفي إلى أمر مقبول في المحيط العربي (المسيري، 1999، ج. 6). وهذا التحليل يوازي فكرة أن التطبيع ليس علاقة ثنائية بريئة، بل جزء من إعادة إنتاج موقع إسرائيل داخل المنطقة بما يخدم مشروعًا أوسع من مجرد السلام الرسمي .

وفي السياق نفسه، يقدّم وجيه كوثراني قراءة دقيقة لمفهوم "الشرق الأوسطية" وعلاقته بالتطبيع الثقافي. فهو يرى أن خطاب الشرق الأوسط الجديد لم يكن مجرد تسمية جغرافية، بل مشروعًا سياسيًا وثقافيًا يسعى إلى تجاوز الإطار العربي–الإسلامي وإدخال إسرائيل في بنية إقليمية جديدة، يصبح فيها الاقتصاد والتعاون الإقليمي غطاءً لإعادة توزيع القوة والمعنى (كوثراني، 1995، ص. 3–8).

ويذهب كوثراني إلى أن الخطر لا يكمن في المصطلح وحده، بل في تحوّله إلى مرجعية تفكير تجعل إسرائيل جزءًا طبيعيًا من المجال الإقليمي، بدل أن تبقى موضوعًا لصراع مرتبط بالاستعمار والحقوق والعدالة .

أما غسان كنفاني، فقد سبق في كتابه في الأدب الصهيوني إلى كشف وظيفة الثقافة في المشروع الصهيوني، مبيّنًا أن الأدب لم يكن منفصلًا عن السياسة، بل استُخدم في بناء الصورة، وتبرير المشروع، وإنتاج سردية تمنح الاستيطان بعدًا أخلاقيًا وتاريخيًا (كنفاني، 1967، د. ص). وتكمن أهمية كنفاني هنا في أنه يلفت إلى أن المواجهة مع الصهيونية ليست عسكرية أو سياسية فقط، بل هي أيضًا مواجهة سرديات وتمثيلات؛ أي مواجهة على معنى الأرض، والضحية، والحق، والذاكرة .

ويمكن أيضًا الإفادة من إدوارد سعيد، ولا سيما في الاستشراق والثقافة والإمبريالية، لفهم العلاقة بين المعرفة والسلطة. فسعيد بيّن أن السيطرة الاستعمارية لا تعمل بالقوة وحدها، بل عبر إنتاج صورة عن الآخر وتثبيت تمثيلات ثقافية تجعله قابلًا للإدارة والسيطرة (Said, 1993, p. xii). وبالقياس على التطبيع، فإن إعادة تقديم إسرائيل في الإعلام والثقافة بوصفها دولة عادية ومتقدمة ومسؤولة، مع تغييب سياق الاحتلال، يدخل في باب إنتاج تمثيل جديد للصراع يخدم موازين القوة القائمة .

لذلك، فإن الانتقال من المعاهدة السياسية إلى التطبيع الشامل يعني الانتقال من تنظيم العلاقة بين دولتين إلى محاولة تنظيم الوعي نفسه. فالمعاهدة تحدد التزامات قانونية، أما التطبيع فيسعى إلى تغيير المعايير التي يحكم بها المجتمع على العلاقة مع إسرائيل. ومن هنا تصبح خطورته مضاعفة: فهو لا يطلب من العربي أن يقبل باتفاق سياسي فقط، بل أن يعيد النظر في معنى العدو، ومعنى فلسطين، ومعنى الاحتلال، ومعنى السلام. وكلما انفصل هذا المسار عن تسوية عادلة تضمن الحقوق الفلسطينية، بقي التطبيع شكلًا من أشكال إعادة تعريف الصراع لمصلحة الطرف الأقوى، لا مدخلًا حقيقيًا إلى سلام عادل.

المطلب الثاني: التطبيع الثقافي والإعلامي والأكاديمي بوصفه أدوات لاختراق الوعي العربي

لا يعمل التطبيع في مستواه الثقافي والإعلامي والأكاديمي بالطريقة نفسها التي يعمل بها التطبيع السياسي. فالسياسة تُنتج الاتفاق، أما الثقافة والإعلام والجامعة فتعمل على إنتاج القبول، أو على الأقل على تخفيف الرفض. ومن هنا تأتي خطورة هذا المستوى؛ لأنه لا يطلب من المجتمع العربي أن يغيّر موقفه دفعة واحدة، بل يدفعه تدريجيًا إلى الاعتياد على حضور إسرائيل في المجال العام، عبر لغة أقل حدّة، وصور أكثر ليونة، وعلاقات مؤسسية تبدو في ظاهرها مهنية أو علمية أو ثقافية.

في المجال الثقافي، لا تكون المسألة مجرّد مشاركة في معرض أو مهرجان أو نشاط فني، بل تتصل بإعادة بناء الذاكرة والرموز. فالذاكرة الجماعية، كما يبيّن موريس هالبفاكس، ليست مخزونًا فرديًا محضًا، بل تتشكل داخل الأطر الاجتماعية التي تحدد ما تتذكره الجماعة وكيف تتذكره(Halbwachs, 1980) . ومن هذه الزاوية، فإن التطبيع الثقافي يحاول التأثير في طريقة تذكّر فلسطين: هل تبقى فلسطين قضية اقتلاع واحتلال ومقاومة، أم تتحول إلى "خلاف تاريخي" يمكن تجاوزه بلقاءات ثقافية وفنية؟ لذلك يصبح المجال الثقافي ساحة صراع على المعنى، لا ساحة تبادل محايدة. وقد ناقش وجيه كوثراني هذا البعد حين ربط التطبيع الثقافي بمشروع "الشرق الأوسطية"، أي بإعادة ترتيب المجال الإقليمي رمزيًا وثقافيًا بحيث تصبح إسرائيل جزءًا من بيئة جديدة لا تُعرَّف انطلاقًا من العروبة وفلسطين، بل من المصالح الإقليمية والتبادل والانفتاح (كوثراني، 1995، ص. 3–8) .

وتزداد أهمية هذه المسألة إذا استُحضر مفهوم «الذاكرة الثقافية» عند يان أسمان، حيث لا تعيش الجماعات على الوقائع فقط، بل على ما تثبته من رموز ونصوص وطقوس وصور داخل ذاكرتها الطويلة (Assmann, 1995, p. 126). وبناءً على ذلك، فإن التطبيع الثقافي لا يحاول تغيير الموقف السياسي المباشر فحسب، بل يشتغل على الطبقات العميقة للوعي: أسماء الأشياء، صورة العدو، معنى المقاومة، وموقع فلسطين في المخيال العام. ولذلك كان غسان كنفاني في الأدب الصهيوني سبّاقًا إلى التنبيه إلى أن الأدب الصهيوني لم يكن منفصلًا عن المشروع السياسي، بل شارك في بناء سردية تمنح الاستيطان معنى أخلاقيًا وتاريخيًا، وتحوّل العنف الاستعماري إلى قصة خلاص وعودة. وهذه الملاحظة تصلح لفهم خطورة التطبيع الثقافي اليوم؛ لأنه لا يكتفي بتبادل النصوص، بل يفتح المجال أمام سرديات تُزيّن بنية الاحتلال وتخفي علاقتها بالقوة والاقتلاع .

أما في المجال الإعلامي، فتظهر أدوات الاختراق من خلال اختيار المفردات وترتيب الأولويات وصناعة الإطار الذي تُقدَّم فيه الأحداث. فالإعلام لا يقول للجمهور فقط ماذا حدث، بل يحدد له ما المهم، ومن الضحية، ومن المعتدي، وما اللغة المناسبة لوصف الحدث. وهذا ما توضحه نظرية ترتيب الأولويات عند ماكسويل ماكومبس ودونالد شو؛ إذ يرى الباحثان أن وسائل الإعلام تؤثر في إدراك الجمهور للقضايا من خلال اختيار الأخبار وإبرازها وموقعها وحجمها(McCombs & Shaw, 1972, pp. 176–187) . فإذا طغت أخبار التعاون الاقتصادي أو التقني أو السياحي مع إسرائيل على أخبار الاستيطان والحصار والتهجير، فإن الوعي العام لا يتغير عبر الإقناع المباشر، بل عبر تبديل مركز الثقل في التغطية .

ولا يقلّ مفهوم «التأطير الإعلامي» أهمية في هذا السياق. فبحسب روبرت إنتمن، يقوم التأطير على اختيار جوانب معينة من الواقع وإبرازها بما يحدد تعريف المشكلة، وتفسير أسبابها، وتقييمها أخلاقيًا، واقتراح علاج لها .(Entman, 1993, pp. 51–58) وعند تطبيق ذلك على التطبيع، يتضح أن الخطر لا يكمن فقط في ظهور مسؤول إسرائيلي على شاشة عربية، بل في الإطار الذي يُقدَّم به: هل يظهر بوصفه ممثلًا لدولة احتلال، أم خبيرًا أمنيًا، أو شريكًا اقتصاديًا، أو صوتًا "آخر" مساويًا للضحية؟ هنا تصبح اللغة الإعلامية جزءًا من الصراع؛ لأن مفردات مثل "النزاع"، "العنف المتبادل"، "السلام الاقتصادي"، و"الشراكة الإقليمية" قد تُستخدم لتخفيف البعد الاستعماري للقضية الفلسطينية وإزاحة مفردات الاحتلال والاستيطان والأبارتهايد .

وفي هذا المعنى، لا يكون التطبيع الإعلامي مجرد خطأ مهني، بل ممارسة رمزية تعيد توزيع التعاطف والانتباه. ولذلك تؤكد معايير مناهضة التطبيع في الإعلام التي نشرتها حركة المقاطعة BDS أن تقييم الفعل الإعلامي لا ينفصل عن لغة البث، والجمهور المستهدف، وطبيعة المشاركة، وما إذا كانت تمنح الرواية الإسرائيلية حضورًا طبيعيًا أو تساهم في مساءلتها ضمن سياق الاحتلال والتمييز (حركة المقاطعةBDS ، د. ت). وتكمن أهمية هذه المعايير في أنها تنقل النقاش من سؤال المشاركة الشكلية إلى سؤال الأثر: هل ينتج العمل الإعلامي وعيًا نقديًا، أم يساهم في تبييض صورة الاحتلال؟

أما التطبيع الأكاديمي، فخطورته أنه يمنح العلاقة مع إسرائيل غطاء المعرفة والبحث العلمي. فالجامعة ليست مساحة حياد مطلق؛ إنها مؤسسة تنتج خطابًا وخبرة وشرعية. وعندما تُبنى شراكات بحثية أو برامج تبادل أو مؤتمرات مشتركة مع مؤسسات إسرائيلية من دون مساءلة علاقتها بمنظومة الاحتلال، تتحول الأكاديميا إلى مجال لتطبيع المؤسسة لا الفرد فقط. وتذهب الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية إلى أن المقاطعة الأكاديمية تستهدف المؤسسات المتورطة، لا الهوية الفردية للباحثين، وتربط موقفها بدور الجامعات الإسرائيلية في تطوير المعرفة والتقنيات والخطابات التي تخدم منظومة السيطرة على الفلسطينيين (حركة المقاطعة BDS، د. ت).

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ومن المفيد هنا استحضار إدوارد سعيد، لا من باب التكرار النظري، بل لتوضيح علاقة المعرفة بالسلطة. فقد بيّن سعيد أن إنتاج المعرفة عن الآخر قد يتحول إلى أداة هيمنة حين ينفصل عن شروط القوة التي أنتجته، وحين يُقدَّم بوصفه معرفة بريئة بينما هو جزء من بنية السيطرة(Said, 1978, pp. 2–3) . وبالمعنى نفسه، قد يظهر التعاون الأكاديمي مع المؤسسات الإسرائيلية بوصفه تعاونًا علميًا محايدًا، لكنه يصبح تطبيعًا حين يعزل الجامعة عن دورها في بنية الدولة والجيش والاستيطان، ويجعل المعرفة وسيلة لتخفيف مسؤولية المؤسسة عن السياق السياسي الذي تعمل داخله .

وتؤكد الاتفاقيات الحديثة أن هذا البعد لم يعد هامشيًا. فاتفاقية أبراهام بين الإمارات وإسرائيل لم تكتفِ بعبارة "التطبيع الكامل"، بل ربطت ذلك بتعاون واسع في التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والثقافة، والسياحة، والتبادل بين الشعوب (United States Department of State, 2020). وهذا يدل على أن التطبيع الشامل لا يريد فقط علاقات بين وزارات الخارجية، بل يريد شبكات مستمرة بين الجامعات، والمؤسسات الثقافية، والإعلام، والسوق، والجمهور. وفي هذه النقطة تحديدًا يصبح الاختراق أخطر؛ لأنه ينتقل من الدولة إلى المجتمع، ومن النص السياسي إلى الحياة اليومية .

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التطبيع الثقافي والإعلامي والأكاديمي لا يشكل ملحقًا للتطبيع السياسي، بل يمثّل مستواه الأعمق. فالثقافة تعيد تشكيل الذاكرة، والإعلام يعيد ترتيب الأولويات وصياغة الإطار، والجامعة تمنح العلاقة شرعية معرفية ومؤسسية. ولهذا فإن مواجهة هذا النوع من التطبيع لا تكون بالرفض الخطابي وحده، بل تحتاج إلى وعي نقدي يميز بين الحوار الحقيقي الذي يكشف الظلم، وبين اللقاءات التي تساوي بين المستعمِر والمستعمَر؛ وبين المعرفة التي تفكك البنية الاستعمارية، والمعرفة التي تمنحها غطاءً ناعمًا. بهذا المعنى، تصبح مقاومة التطبيع الثقافي والإعلامي والأكاديمي جزءًا من حماية الوعي العربي، لا مجرد موقف سياسي عابر.

المبحث الثاني: آليات مواجهة التطبيع ومقاومة اختراق الوعي العربي

لا تكتمل دراسة التطبيع العربي–الإسرائيلي من زاوية اختراق الوعي العربي من دون البحث في آليات مواجهته؛ ذلك أن التطبيع لا يتحرك في الفراغ، بل يصطدم بذاكرة عربية وفلسطينية ما زالت تنظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية عدالة وحقوق وتحرر، لا مجرد نزاع سياسي قابل للتجاوز باتفاقات رسمية. وتدل مؤشرات الرأي العام العربي على استمرار مركزية فلسطين في الوعي الجمعي؛ إذ أظهر استطلاع المركز العربي أن 92% من المستجيبين يرون أن القضية الفلسطينية تخص العرب جميعًا، وأن 89% يرفضون الاعتراف بإسرائيل، وهو ما يكشف أن الرفض الشعبي يشكل أحد أهم العوائق أمام تحويل التطبيع الرسمي إلى تطبيع اجتماعي وثقافي مستقر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024، د. ص) .

ومن هنا، فإن مواجهة التطبيع لا ينبغي أن تُفهم بوصفها موقفًا انفعاليًا أو رفضًا سياسيًا عامًا فقط، بل بوصفها استراتيجية وعي مضادة تقوم على حماية الذاكرة، وتفكيك الخطاب التطبيعي، ورفض تحويل إسرائيل إلى طرف طبيعي في المجال العربي ما دامت بنية الاحتلال والاستيطان قائمة. وتزداد أهمية هذه المواجهة لأن التطبيع يعمل غالبًا عبر مسارات ناعمة: الإعلام، الثقافة، الأكاديميا، الاقتصاد، واللغة اليومية؛ لذلك تصبح المقاومة الثقافية والإعلامية والشعبية ضرورة موازية لأي موقف سياسي. وفي هذا السياق، تُعدّ المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من أبرز أشكال المقاومة الشعبية السلمية ضد الاستعمار الاستيطاني، وقد انطلقت عربيًا وفلسطينيًا بوصفها أداة ضغط أخلاقية وسياسية لمناهضة التطبيع ورفض تبييض صورة الاحتلال (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2025، د. ص) .

وعليه، يتناول هذا المبحث مطلبين مترابطين: يعالج **المطلب الأول** دور مركزية القضية الفلسطينية والرفض الشعبي في منع التطبيع من التحول إلى قبول عربي شامل أو "سلام دافئ". أما **المطلب الثاني** فيبحث في أدوات المقاومة الثقافية والإعلامية والشعبية، من خلال المقاطعة، وتفكيك اللغة التطبيعية، وحماية الوعي العربي من محاولات إعادة صياغة صورة الاحتلال تحت عناوين السلام والتعاون والانفتاح.

المطلب الأول: مركزية القضية الفلسطينية والرفض الشعبي بوصفهما عائقين أمام التطبيع الدافئ

تقوم فكرة "التطبيع الدافئ" على افتراض أن العلاقة مع إسرائيل يمكن أن تنتقل من مستوى القرار الرسمي إلى مستوى القبول الاجتماعي. غير أن هذا الافتراض يصطدم في الحالة العربية بعامل عميق لا يمكن تجاوزه بسهولة، هو استمرار القضية الفلسطينية في الوعي العام بوصفها قضية حق وعدالة وهوية، لا مجرد ملف تفاوضي. فالعلاقة الرسمية قد تُدار بحسابات الأمن أو الاقتصاد أو المصالح الخارجية، أما الوعي الشعبي فيتشكل داخل مجال أوسع من الذاكرة والرموز والتجربة التاريخية. وبالمعنى الذي يطرحه هابرماس حول الفضاء العام، فإن الرأي العام لا يُختزل في موقف عاطفي عابر، بل يتكون في مساحة تداولية يناقش فيها الناس القضايا العامة ويمنحونها معنى وشرعية أو ينزعون عنها الشرعية(Habermas, 1962/1989) . لذلك يبقى التطبيع ناقصًا حين يعجز عن كسب الفضاء العام، حتى لو امتلك غطاءً رسميًا .

وتُظهر استطلاعات الرأي الحديثة أن فلسطين لم تفقد مركزيتها في الوعي العربي، بل استعادت حضورها بقوة مع العدوان على غزة. فقد بيّن استطلاع المركز العربي أن 92% من المستجيبين رأوا أن القضية الفلسطينية قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، كما رفض 89% الاعتراف بإسرائيل، مقابل 4% فقط أيدوا الاعتراف بها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024). وهذه النسب لا تعني مجرد تعاطف إنساني مع الفلسطينيين، بل تكشف أن الرأي العام العربي ما زال يربط شرعية أي علاقة مع إسرائيل بمسألة الاحتلال والحقوق الفلسطينية. فالاعتراض هنا ليس على الاتصال الدبلوماسي بوصفه شكلًا تقنيًا، بل على تحويل العلاقة مع إسرائيل إلى أمر طبيعي بينما تبقى بنية الاحتلال قائمة .

وتساعد قراءة عزمي بشارة في توضيح هذا البعد؛ إذ يؤكد أن تهميش القضية الفلسطينية في أجندات بعض الأنظمة العربية لا يعني بالضرورة تراجعها في وجدان الشعوب. فالمشكلة، في رأيه، ليست في أن فلسطين خرجت من الوعي العربي، بل في أن بعض السياسات الرسمية تحاول التعامل معها كعبء أو ملف قابل للتأجيل، بينما بقيت في الرأي العام جزءًا من الهوية العربية ومقياسًا أخلاقيًا للموقف من الاحتلال (بشارة، 2023). ومن هنا تتسع الفجوة بين الدولة والمجتمع: الدولة قد تبحث عن منفعة استراتيجية في العلاقة مع إسرائيل، لكن المجتمع يسأل عن العدالة والحق والاحتلال والضحايا .

ولا يقتصر هذا التباين على المجتمعات التي لا تربطها حكوماتها علاقات رسمية بإسرائيل؛ بل يظهر أيضًا في الدول التي سبقت إلى توقيع معاهدات السلام. فبيانات عرب باروميتر تشير إلى أن مصر والأردن، رغم امتلاكهما علاقات رسمية طويلة مع إسرائيل، ظلتا من بين أقل المجتمعات تأييدًا للتطبيع بعد اتفاقيات أبراهام، حيث لم تتجاوز نسبة التأييد 5% في كل منهما. كما تراجعت آمال "السلام الدافئ" بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، إذ لم تتجاوز نسبة تأييد التطبيع 13% في أي من البلدان السبعة التي شملتها استطلاعات 2023–2024(Robbins, 2025) . وهذا يدل على أن مرور الزمن لا يكفي وحده لتحويل السلام الرسمي إلى قبول اجتماعي، ما لم يتغير أصل العلاقة المرتبطة بفلسطين .

وتُفهم هذه المسألة بصورة أعمق إذا استُحضرت قراءة رشيد الخالدي للصراع بوصفه مسارًا ممتدًا من الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، لا سلسلة حروب منفصلة أو سوء تفاهم دبلوماسي. ففي The Hundred Years' War on Palestine يرى الخالدي أن ما جرى في فلسطين منذ وعد بلفور لا يمكن عزله عن بنية استعمارية دعمتها قوى دولية كبرى، وأن تغييب هذا البعد يؤدي إلى سوء توصيف جذري للصراع .(Khalidi, 2020) وفق هذه القراءة، يبدو رفض التطبيع الدافئ مفهومًا؛ لأن قطاعات واسعة من الجمهور العربي لا ترى أن الصراع انتهى حتى يُطلب منها الانتقال إلى الاعتياد، بل ترى أن أصل الظلم ما زال قائمًا في الأرض واللاجئين والقدس والحصار والاستيطان .

من هنا، لا ينبغي تصوير الرفض الشعبي كأنه مجرد عاطفة سياسية أو خطاب تعبوي. إنه يقوم على إدراك أن "السلام" حين ينفصل عن العدالة يتحول إلى إدارة للفجوة لا إلى حل لها. وهذه نقطة يلتقي فيها النقد السياسي مع التحليل الأخلاقي؛ فبشارة، في كتابه Palestine: Matters of Truth and Justice، يرفض التعامل مع فلسطين كمعضلة تحتاج إلى حلول إجرائية فقط، ويرى أنها قبل ذلك مسألة حقيقة وعدالة(Bishara, 2022) . وعليه، فإن التطبيع الدافئ يتعثر لأنه يطلب من الوعي العربي أن يقبل نتيجة سياسية لم تُعالج أسباب الصراع، وأن يتصالح مع واقع لم ينهِ الاحتلال ولا أعاد الحقوق .

وهذا لا يعني أن الرفض الشعبي قادر دائمًا على منع العلاقات الرسمية أو إسقاط الاتفاقيات؛ فموازين القرار في بعض الدول تسمح للحكومات بتجاوز الرأي العام أو احتوائه. لكن أثر الرفض يظهر في مكان آخر: منع العلاقة من التحول إلى علاقة يومية طبيعية. فهو يحدّ من التبادل الثقافي، ويضغط على النقابات والجامعات والمؤسسات، ويجعل المشاركة في الأنشطة التطبيعية موضع مساءلة أخلاقية. لذلك يمكن القول إن مركزية فلسطين لا تلغي التطبيع الرسمي بالضرورة، لكنها تكشف حدوده وتمنعه من اكتساب الشرعية الاجتماعية التي يحتاجها ليصبح «سلامًا دافئًا.»

وبناءً على ذلك، فإن القضية الفلسطينية تؤدي وظيفة مزدوجة في مواجهة التطبيع: فهي من جهة تحفظ ذاكرة الصراع من التذويب، ومن جهة ثانية تمنح الرفض الشعبي أساسًا أخلاقيًا يتجاوز الحسابات السياسية الآنية. وكلما استمر الاحتلال والاستيطان والحصار، ظلّت إسرائيل في الوعي العربي مرتبطة بصورة القوة القائمة على الإقصاء، لا بصورة الشريك الطبيعي. ولهذا يبقى التطبيع الذي يتجاوز فلسطين تطبيعًا رسميًا هشًا، قادرًا على إنتاج مصالح بين الحكومات، لكنه عاجز عن إنتاج مصالحة حقيقية داخل الوعي العربي.

المطلب الثاني: المقاومة الثقافية والإعلامية والشعبية للتطبيع: نحو استراتيجية وعي مضادة

إنّ مقاومة التطبيع لا تُبنى على الرفض الانفعالي وحده، بل على وعي نقدي قادر على كشف الطريقة التي يعمل بها التطبيع داخل اللغة والصورة والمؤسسة والذاكرة. فالتطبيع لا يدخل إلى المجتمعات بوصفه إعلانًا مباشرًا عن التخلّي عن فلسطين، بل يتقدّم غالبًا من خلال مفردات ناعمة مثل السلام، والانفتاح، والتبادل، والتعاون، والحوار. لذلك تصبح المواجهة الفعلية مرتبطة بإعادة ضبط المعنى: ألّا يُسمّى الاحتلال نزاعًا عابرًا، ولا الاستعمار الاستيطاني خلافًا حدوديًا، ولا تبييض صورة القوة المحتلة حوارًا ثقافيًا محايدًا. ومن هنا، فإن استراتيجية الوعي المضادة تبدأ من منع التطبيع من احتكار اللغة التي يعرّف بها الصراع، لأن السيطرة على المصطلح تمهّد غالبًا للسيطرة على الموقف.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

في المجال الثقافي، تتجاوز المقاومة مسألة الامتناع عن المشاركة في نشاط فني أو أدبي بعينه، لتصبح دفاعًا عن السردية الفلسطينية من التفكيك والتمييع. فالأنشطة الثقافية المشتركة التي تضع الطرف الفلسطيني أو العربي والطرف الإسرائيلي في موقعين متساويين، من دون تسمية علاقة الاحتلال والقوة والاقتلاع، لا تنتج حوارًا عادلًا، بل تنتج صورة مصالحة شكلية تسبق العدالة. ولهذا ترتبط المقاطعة الثقافية بمعيار واضح: ليست المشكلة في الثقافة ذاتها، بل في استخدامها لتحويل علاقة غير متكافئة إلى مشهد تعايش رمزي يخفي جذور الظلم. وتنبع أهمية هذا الموقف من كون الثقافة مجالًا لتكوين الذاكرة العامة، لا مجرد مساحة للترفيه أو التعبير الجمالي، ولذلك فإن تبييض الاحتلال ثقافيًا يوازي، في أثره العميق، تبريره سياسيًا .

أما في المجال الإعلامي، فإن المقاومة تبدأ من طريقة بناء الخبر، لا من الموقف المعلن فقط. فالخطاب الإعلامي يستطيع أن يطبّع الاحتلال حين يساوي بين الضحية والمعتدي، أو حين يضع العنف الاستعماري في إطار "تصعيد متبادل"، أو حين يجعل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي خبرًا عاديًا معزولًا عن سياقه السياسي. لذلك لا تكفي مناهضة التطبيع الإعلامي عبر رفض استضافة مسؤول إسرائيلي أو مقاطعة منصة معينة، بل يجب أن تشمل مراجعة أعمق للغة، وترتيب الأولويات، ومصادر الخبر، وطريقة تقديم الرواية الفلسطينية. فالإعلام المقاوم للتطبيع ليس إعلامًا تعبويًا بالضرورة، بل هو إعلام يرفض الحياد الزائف حين يكون الحياد نفسه غطاءً لاختلال القوة. ومن هنا تصبح الدقة المهنية جزءًا من الموقف الأخلاقي؛ لأن تسمية الاحتلال احتلالًا ليست انحيازًا، بل وصف للواقع كما هو .

ولا تنفصل المقاومة الإعلامية عن البيئة الرقمية الجديدة، حيث تنتقل المعركة من الصحيفة والقناة إلى المنصة والخوارزمية والوسم والصورة القصيرة. ففي هذا المجال، لا يقتصر الاختراق على مضمون الرسالة، بل يتصل أيضًا بما يُحذف وما يُبرَز وما يُعاد تداوله. وقد كشفت دراسات حديثة في المحتوى العربي المتعلق بفلسطين أن سياسات المنصات الرقمية قد تُنتج فجوة بين فهم المستخدمين العرب للسياق الفلسطيني وبين طريقة تطبيق معايير الإشراف على المحتوى، وهو ما يجعل الدفاع عن الرواية الفلسطينية مرتبطًا أيضًا بالحق في الظهور الرقمي وعدم إسكات اللغة السياسية العربية تحت ذرائع تقنية أو معيارية عامة .(Magdy et al., 2025)

وتكتسب المقاومة الشعبية أهميتها لأنها تمنع التطبيع من التحول إلى قبول اجتماعي مستقر. فقد تستطيع الحكومات توقيع الاتفاقيات وفتح السفارات وتطوير التعاون الأمني أو الاقتصادي، لكنها لا تستطيع بسهولة فرض القبول الوجداني داخل المجتمع. هنا تظهر المقاطعة الشعبية بوصفها أداة ضغط رمزية ومادية في آن واحد؛ فهي تحاصر مسارات التطبيع في السوق والجامعة والنقابة والفضاء الثقافي، وتحوّل المشاركة في الأنشطة التطبيعية إلى فعل قابل للمساءلة العامة. وليست قيمة المقاطعة في أثرها الاقتصادي فقط، بل في قدرتها على إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في الحياة اليومية، بحيث لا تنفصل الأخلاق عن الاستهلاك، ولا الوعي عن السلوك .

غير أن استراتيجية الوعي المضادة تحتاج إلى دقة منهجية حتى لا تتحول إلى رفض عشوائي لكل تواصل. فالفارق جوهري بين نشاط يبيّض الاحتلال تحت شعار الحوار، ونشاط مشترك يقوم على الاعتراف الواضح بالحقوق الفلسطينية ومناهضة الاستعمار الاستيطاني والتمييز. لذلك لا يكون معيار المقاومة هو هوية الفرد وحدها، بل طبيعة المؤسسة، وموقع النشاط، وخطابه، وأثره السياسي والرمزي. إنّ مقاومة التطبيع تصبح أكثر قوة حين تميّز بين التضامن الحقيقي الذي يواجه بنية الظلم، وبين اللقاءات التي تنتج مساواة شكلية بين طرف يملك القوة وطرف يقع تحت الاحتلال. هذا التمييز يحمي الموقف المناهض للتطبيع من التبسيط، ويجعله أكثر قابلية للتحول إلى سياسة ثقافية وإعلامية وشعبية واضحة .

وفي المجال الأكاديمي، تتخذ المقاومة طابعًا مؤسسيًا خاصًا، لأن الجامعة ليست فضاءً معرفيًا مجردًا من علاقات القوة. فالشراكات البحثية، وبرامج التبادل، والمؤتمرات المشتركة، والمنح العلمية، قد تبدو محايدة في ظاهرها، لكنها تمنح المؤسسات الإسرائيلية موقعًا طبيعيًا داخل الإنتاج المعرفي العربي والدولي، ما لم تُساءل علاقتها ببنية الاحتلال. لذلك لا تستهدف المقاطعة الأكاديمية الأفراد على أساس هويتهم، بل ترفض العلاقات المؤسساتية التي تفصل المعرفة عن شروط إنتاجها السياسية والأخلاقية. فالمعرفة حين تُستخدم لتجميل صورة المؤسسة المتواطئة تصبح جزءًا من المشكلة، أما المعرفة التي تكشف بنية السيطرة وتفضحها فتغدو جزءًا من المقاومة .

ولا يمكن لهذه المقاومة أن تنجح من دون قاعدة اجتماعية واسعة. وتشير اتجاهات الرأي العام العربي إلى أن هذه القاعدة لم تختفِ، بل ازدادت حضورًا مع الحرب على غزة؛ إذ أظهر استطلاع المركز العربي أن 92% من المستجيبين يرون القضية الفلسطينية قضية جميع العرب، لا قضية الفلسطينيين وحدهم. وهذا المعطى يمنح استراتيجية الوعي المضادة سندًا شعبيًا مهمًا، لكنه لا يكفي وحده ما لم يتحول إلى تنظيم وخطاب ومؤسسات ومبادرات مستمرة. فالتعاطف الواسع يحتاج إلى قنوات عمل، وإلا بقي موقفًا وجدانيًا قابلًا للتراجع أمام ضغط الإعلام والمصالح والاعتياد اليومي .

وبناءً على ذلك، فإن مقاومة التطبيع لا تعني الاكتفاء بإدانته، بل تعني بناء منظومة وعي متماسكة تحفظ الذاكرة، وتفكك اللغة التطبيعية، وتمنع تحويل الاحتلال إلى شريك طبيعي. وتقوم هذه المنظومة على ثقافة لا تساوي بين المستعمِر والمستعمَر، وإعلام لا يستبدل الحقيقة بمفردات محايدة، وأكاديميا لا تمنح شرعية معرفية للمؤسسات المتواطئة، ومجتمع يربط أي علاقة مع إسرائيل بشرط العدالة والحقوق. وعندما تتكامل هذه المستويات، تتحول مقاومة التطبيع من رد فعل متقطع إلى استراتيجية وعي مضادة قادرة على حماية مركزية فلسطين في المجال العربي العام.

الخاتمة

خلص البحث إلى أنّ التطبيع العربي–الإسرائيلي لم يعد مجرّد علاقة سياسية تنشأ بين حكومات، بل تحوّل إلى مسار أوسع يسعى إلى إعادة تشكيل الوعي العربي تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية. فخطورة التطبيع لا تكمن في المعاهدة وحدها، بل في ما يليها من محاولات لنقل العلاقة من المستوى الرسمي إلى المستوى الثقافي والإعلامي والأكاديمي والشعبي، بما يجعل إسرائيل تبدو طرفًا طبيعيًا في المنطقة، لا كيانًا مرتبطًا بالاحتلال والاستيطان ومصادرة الحقوق.

وقد تبيّن أن الانتقال من المعاهدة السياسية إلى التطبيع الشامل يؤدي إلى إعادة تعريف الصراع العربي–الإسرائيلي؛ إذ يجري تحويله من قضية تحرر وحقوق وعدالة إلى ملف سياسي قابل للإدارة عبر المصالح الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية. غير أن هذا التحول لا يزال يصطدم بعائق جوهري يتمثل في مركزية فلسطين في الوعي العربي، إذ أظهرت اتجاهات الرأي العام العربي أن الغالبية الساحقة ترى القضية الفلسطينية قضية عربية عامة، وترفض الاعتراف بإسرائيل في ظل استمرار الاحتلال والعدوان.

كما أظهر البحث أن التطبيع الدافئ لا يتحقق بمجرد توقيع الاتفاقيات، لأن القبول الشعبي لا يُفرض إداريًا ولا يُنتج بقرار رسمي. فالتجربتان المصرية والأردنية تكشفان أن العلاقات الرسمية يمكن أن تستمر، لكنّها لا تتحول بالضرورة إلى قبول اجتماعي واسع، خصوصًا عندما تبقى فلسطين حاضرة في الذاكرة السياسية والأخلاقية للشعوب. وقد أشارت بيانات عرب باروميتر إلى أن تأييد التطبيع في مصر والأردن ظل محدودًا جدًا، رغم مرور عقود على معاهدتي السلام .

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

وانطلاقًا من ذلك، لا تبدو مواجهة التطبيع ممكنة بالرفض السياسي وحده، بل تحتاج إلى استراتيجية وعي مضادة تقوم على ثلاثة مستويات مترابطة: ثقافيًا، عبر رفض تبييض صورة الاحتلال في الفن والأدب والأنشطة المشتركة؛ وإعلاميًا، عبر ضبط المصطلحات وعدم مساواة المحتل بالضحية؛ وشعبيًا، عبر المقاطعة والضغط الأخلاقي والمؤسسي لمنع انتقال التطبيع من الدولة إلى المجتمع. وتستمد هذه الاستراتيجية قوتها من كونها لا تكتفي بالاعتراض، بل تحافظ على الذاكرة وتعيد ربط أي علاقة مع إسرائيل بشرط إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

وبذلك يمكن القول إن التطبيع، حين ينفصل عن العدالة، يبقى تطبيعًا ناقصًا ومأزومًا؛ فهو قد ينجح في فتح السفارات وتوقيع الاتفاقات، لكنه يعجز عن اختراق الوجدان العربي بصورة كاملة ما دامت فلسطين حاضرة بوصفها معيارًا للحق والكرامة. ومن هنا، فإن مقاومة التطبيع ليست موقفًا عابرًا، بل ضرورة معرفية وثقافية وإعلامية لحماية الوعي العربي من تحويل الاحتلال إلى أمر عادي، وحماية القضية الفلسطينية من التهميش أو النسيان.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

إلياس، رانية. (2025). الجدل بشأن المقاطعة الثقافية: نقد بنّاء أم هدم ذاتي؟ *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 143، 105–110.

بشارة، عزمي. (2023). فلسطين في السياق العربي: الفعل السياسي الرسمي والرأي العام. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. (د. ت). *المقاطعة الأكاديمية*. حركة المقاطعة.BDS

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. (د. ت). *معايير المقاطعة ومناهضة التطبيع*. حركة المقاطعة.BDS

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. (د. ت). *معايير مناهضة التطبيع في الإعلام*. حركة المقاطعة.BDS

صالح، محسن محمد. (محرر). (2022). *دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

علّوش، إبراهيم. (2014). *في التطبيع وقضاياه الخلافية*. المنهل.

كنفاني، غسان فايز. (1967). *في الأدب الصهيوني*. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

كوثراني، وجيه. (1995). الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة . *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 6(23)، 3–20.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024). *اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة*. المؤشر العربي.

المسيري، عبد الوهاب محمد. (1999). *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد*. القاهرة: دار الشروق.

English References

Al-Khalidi, Suleiman. (2024, March 29). Jordanians protest against peace treaty with Israel in fresh rallies. Reuters.

Althusser, Louis. (1971). Ideology and ideological state apparatuses. In Lenin and Philosophy and Other Essays (Ben Brewster, Trans.). Monthly Review Press.

Assmann, Jan, & Czaplicka, John. (1995). Collective memory and cultural identity. New German Critique, 65, 125–133.

Bishara, Azmi. (2022). Palestine: Matters of Truth and Justice. London: Hurst Publishers.

Bourdieu, Pierre. (1991). Language and Symbolic Power (Gino Raymond & Matthew Adamson, Trans.; John B. Thompson, Ed.). Cambridge, MA: Harvard University Press.

El Kurd, Dana. (2023). The paradox of peace: The impact of normalization with Israel on the Arab world. Global Studies Quarterly, 3(3), ksad042.

Entman, Robert M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51–58.

Gramsci, Antonio. (1971). Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci (Quintin Hoare & Geoffrey Nowell Smith, Eds. & Trans.). New York: International Publishers.

Habermas, Jürgen. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society (Thomas Burger, Trans.). Cambridge, MA: MIT Press. (Original work published 1962)

Halbwachs, Maurice. (1980). The Collective Memory (Francis J. Ditter Jr. & Vida Yazdi Ditter, Trans.). New York: Harper & Row.

Herman, Edward S., & Chomsky, Noam. (1988). Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media. New York: Pantheon Books.

Khalidi, Rashid. (2020). The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017. New York: Metropolitan Books.

Magdy, Walid, Mubarak, Hamdy, & Salminen, Joni. (2025). Who Should Set the Standards? Analysing Censored Arabic Content on Facebook during the Palestine-Israel Conflict. arXiv.

McCombs, Maxwell E., & Shaw, Donald L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176–187.

Palestinian Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel. (2014, July 15). PACBI Guidelines for the International Cultural Boycott of Israel. BDS Movement.

Robbins, Michael. (2025, January 9). MENA Publics and the Future of Normalization with Israel. Arab Barometer.

Said, Edward W. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books.

Said, Edward W. (1993). Culture and Imperialism. New York: Alfred A. Knopf.

United Nations. (1979). Treaty of Peace between Egypt and Israel. United Nations Treaty Series, 1138, I-17855.

United Nations. (1994). Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan. United Nations Treaty Series, 2042, I-35325.

United Nations. (2020). Abraham Accords Peace Agreement: Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Normalization between the United Arab Emirates and the State of Israel. United Nations Treaty Collection.

United States Department of State. (2020). Abraham Accords Peace Agreement: Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Normalization between the United Arab Emirates and the State of Israel. Washington, DC: United States Department of State.